

١١٨/٤٨ - تقديم المساعدة إلى اللاجئين والعائدين والمشردين في أفريقيا

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ١٠٧/٤٧ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢.

وقد نظرت في تقرير الأمين العام^(٢٧) وتقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين^(٢٨).

وإذ تضع في اعتبارها أن معظم البلدان المتضررة هي من أقل البلدان نمواً،

واقتراناً منها بضرورة تعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة على التنفيذ والتنسيق الشامل لبرامج الإغاثة للاجئين والعائدين والمشردين،

وإذ ترحب باحتمالات العودة الطوعية إلى الوطن والتوصل إلى حلول دائمة في جميع أنحاء القارة،

وإذ تسلم بالحاجة إلى أن تهيئ الدول ظروفًا تفضي إلى منع تدفق موجات اللاجئين والمشردين، وإلى العودة الطوعية إلى الوطن،

وإذ تضع في اعتبارها أن أغلبية اللاجئين والمشردين هي من النساء والأطفال،

وإذ تلاحظ مع التقدير التزام البلدان المعنية ببذل قصارى جهدها لتيسير تقديم المساعدة إلى السكان المتضررين واتخاذ التدابير اللازمة في هذا الشأن،

وإذ تدرك أهمية مساعدة البلدان المضيفة، ولا سيما البلدان التي ظلت تستضيف لاجئين لفترة طويلة، على تدارك تدهور البيئة لديها والأثر السلبي على الخدمات العامة وعملية التنمية،

وإذ تسلم بولاية المفوضة السامية المتمثلة في حماية ومساعدة اللاجئين والعائدين، وبالذور الحفاز الذي تؤديه، مع المجتمع الدولي ووكالات التنمية، في معالجة مسائل التنمية الأعم المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين،

والأطفال من اللاجئين والعائدين والمشردين، وكذلك التدابير المتخذة لحماية وتحسين البيئة والمحافظة على القيم الاثنوية والثقافية؛

٧ - تطلب إلى الأمين العام، وإلى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والهيئات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة مواصلة تقديم الدعم والمشاركة في متابعة تنفيذ وتقييم ومتابعة البرامج الإنسانية الجارية في إطار عملية المؤتمر؛

٨ - تؤكد أهمية أن من المهم، لدى انتهاء عملية المؤتمر في أيار/مايو ١٩٩٤، أن تدمج احتياجات اللاجئين والعائدين والمشردين، بصورة محددة، في مفهوم شامل ومستدام للتنمية البشرية وأن يستمر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، في دعم الاستراتيجية اللاحقة للمؤتمر الدولي المعني باللاجئين في أمريكا الوسطى؛

٩ - تعرب عن اقتناعها بإمكانية الاستفادة من العمل المضطلع به من خلال عملية المؤتمر المتكاملة باعتباره خبرة قيمة يمكن تطبيقها في مناطق أخرى من العالم؛

١٠ - تطلب إلى المجتمع الدولي، ولا سيما البلدان المانحة، أن يواصل زيادة دعمه السخي للمؤتمر لتعزيز المقاصد والأهداف التي حددها المؤتمر، وأن يواصل تعاونه القيم من أجل تمويل وتنفيذ البرامج الاجتماعية والإنسانية المقترحة لفترة الانتقال إلى التنمية والبرامج الإنمائية نفسها والبرامج الرامية إلى تلبية احتياجات السكان المشردين المتصلة بحماية البيئة؛

١١ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها التاسعة والأربعين تقريراً عن عملية المؤتمر الدولي المعني باللاجئين في أمريكا الوسطى يضمه تحليلاً للنتائج المحرزة والعقبات التي صودفت والمسائل التي ما زالت معلقة.

الجلسة العامة ٨٥

٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢

دولية مباشرة، الأمر الذي يفرض ضغطا لا يطاق على موارد البلد المحدودة وعلى هياكله الأساسية الاجتماعية، ويحدث، على وجه الخصوص، مشاكل أمنية خطيرة.

وإذ تسلم أيضا بالحاجة إلى التعاون بين حكومة جيبوتي والمفوضة السامية لشؤون اللاجئين والمنظمات ذات الصلة من أجل إيجاد حلول بديلة لمشكلة اللاجئين في مدينة جيبوتي وللتمكن من تعبئة المساعدة الخارجية اللازمة لتلبية احتياجاتهم المحددة.

وإذ تدرك أن السكان اللاجئين الموجودين في مخيمات اللاجئين في مختلف أنحاء جيبوتي يعيشون في ظل حالة محفوفة بالمخاطر، حيث يواجهون خطر المجاعة وسوء التغذية والمرض، وأنهم في حاجة إلى مساعدة خارجية كافية لتوفير المواد الغذائية والمساعدة الطبية والهياكل الأساسية الضرورية للمأوى،

وإذ تدرك أيضا أن اريتريا قد خربتها الحرب التي دامت ثلاثين سنة وانتهت في أيار/مايو ١٩٩١ وحالات الجفاف المتكررة على مدى السنين، وأن اقتصادها ومواردها قد دمرت، وأنها تبدأ من جديد،

وإذ تسلم بالمهمة الضخمة التي تواجه اريتريا والتي تتمثل في إعادة ما يزيد على نصف مليون من اللاجئين، ولا سيما من السودان، إلى وطنهم، عن طريق برنامجها لإعادة ادماج اللاجئين وإنعاش مناطق إعادة التوطين في اريتريا وإعادة توطين العائدين بمحض اختيارهم الموجودين بالفعل في البلد والمشردين داخليا والمحاربين السابقين المسرحين والعبء الجسمي الذي يفرضه هؤلاء على عاتق حكومة اريتريا،

وإذ تسلم أيضا بالحاجة إلى التعاون بين حكومة اريتريا وإدارة الشؤون الإنسانية التابعة للأمانة العامة والمنظمات ذات الصلة للتمكن من تعبئة المساعدة الدولية اللازمة لوضع برنامج إعادة توطين الناس موضع التنفيذ في اريتريا.

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء وجود أعداد هائلة من اللاجئين والعائدين بمحض اختيارهم والمشردين والجنود المسرحين في اثيوبيا والعبء الجسمي الذي يفرضه ذلك على الهياكل الأساسية في البلد وموارده الضئيلة،

وإذ يساورها بالغ القلق أيضا إزاء العواقب الوخيمة الناجمة عن هذه الحالة بالنسبة لقدرة اثيوبيا على

وإذ تضع في اعتبارها ضرورة تيسير عمل المنظمات الإنسانية، ولا سيما توفير الأغذية والأدوية والرعاية الصحية للاجئين والعائدين والمشردين، وتشجب أعمال العدوان الموجهة ضد موظفي المنظمات الإنسانية، ولا سيما ما أفضى منها إلى خسائر في الأرواح، وتؤكد ضرورة ضمان سلامة موظفي تلك المنظمات.

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء الحالة الإنسانية الحرجة المستمرة في بلدان افريقية، ولا سيما في القرن الافريقي، والناجمة عن استمرار الحنفا والصراع وتنقلات السكان،

وإذ تعي حالة اللاجئين والعائدين والمشردين في شرق ووسط افريقيا،

وإذ ترحب بالجهود الإقليمية، مثل آلية منع وإدارة وتسويات النزاعات، وهي الآلية التي اعتمدها اجتماع رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية في دورته العادية التاسعة والعشرين التي عقدت في القاهرة في الفترة الممتدة من ٢٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٣^(١٢٨).

وإذ تأخذ في اعتبارها القرار (LVIII) CM/Res.1448 المتعلق باللاجئين والعائدين والمشردين في افريقيا الذي اتخذته مجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية في دورته العادية الثامنة والخمسين المعقودة في القاهرة في الفترة الممتدة من ٢١ إلى ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٣^(١٢٩).

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء وجود أعداد هائلة من اللاجئين والمشردين الوافدين في جيبوتي، الذين يمثلون ٢٥ في المائة من مجموع سكان البلد، وإزاء استمرار تدفقهم بسبب الحالة المفجعة في الصومال،

وإذ يساورها بالغ القلق أيضا إزاء العواقب الوخيمة الناجمة عن وجود اللاجئين والمشردين الوافدين بالنسبة للحالة الاقتصادية والاجتماعية الصعبة بالفعل في جيبوتي، التي تعاني حاليا من الجفاف المستمر منذ فترة طويلة ومن الأثر السلبي الناجم عن الحالة الخطيرة في القرن الافريقي،

وإذ تسلم بأن ما يزيد على نصف اللاجئين والمشردين الوافدين في جيبوتي يتركزون في مدينة جيبوتي في ظل صعوبات خطيرة جدا ودون مساعدة

وإذ هي مقتنعة بضرورة تعبئة المساعدة الإنسانية للاجئين والعائدين والمشردين الصوماليين على وجه الاستعجال وتقديمها دون إبطاء، وذلك نظرا لتفاقم حالة المشردين والعائدين وتزايد الضغط الذي لا يزال اللاجئون يرضونه على البلدان المضيفة،

وإذ تناشد الصوماليين أن ينفذوا اتفاق أديس أبابا للمصالحة الوطنية الذي وقعه القادة الصوماليون في ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٢ بغية خلق بيئة تنضي إلى إعادة اللاجئين الصوماليين من البلدان المجاورة إلى وطنهم،

وإذ تسلم بأن السودان يستضيف أعدادا كبيرة من اللاجئين منذ فترة طويلة،

وإذ تدرك الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها حكومة السودان والحاجة إلى توفير مساعدة كافية للاجئين والمشردين في السودان وإلى إنعاش المناطق التي يوجدون فيها،

وإذ تشثي على حكومة السودان ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لمواصلة جهودهما لإعادة أعداد كبيرة من اللاجئين إلى أوطانهم بمحض اختيارهم،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء محنة اللاجئين السودانيين من الأطفال، ولا سيما إزاء مشكلة القصر غير المصحوبين، وإذ تؤكد الحاجة إلى حمايتهم وتأمين رفاههم ولم شملهم مع أسرهم،

وإذ ترى أن الكوارث الطبيعية تؤدي إلى ازدياد الحالة سوءا بالنسبة لإعادة العائدين إلى الوطن وإدماجهم ونقل المشردين، وأن هذه العملية تفرض مشاكل إنسانية واجتماعية واقتصادية خطيرة على حكومة تشاد،

وإذ تدرك النداء الذي وجه إلى الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية لمواصلة تقديم المساعدة اللازمة إلى حكومة تشاد للتخفيف من حدة مشاكلها وتحسين قدراتها على تنفيذ برنامج إعادة العائدين بمحض اختيارهم والمشردين إلى الوطن وإدماجهم ونقلهم،

وإذ تلاحظ مع التقدير الجهود المتواصلة التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا ومنظمة الوحدة الأفريقية، لإعادة السلم والأمن

مواجهة آثار الجفاف الطويل الأمد وإعادة بناء اقتصاد البلد،

وإذ تدرك العبء الثقيل الواقع على عاتق حكومة اثيوبيا والحاجة إلى تقديم مساعدة فورية وكافية إلى اللاجئين والعائدين بمحض اختيارهم والمشردين والجنود المسرحين وضحايا الكوارث الطبيعية،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء العبء الواقع على عاتق حكومة وشعب كينيا من جراء تدفق اللاجئين بسبب النزاعات والمجاعات التي ألمت بالبلدان المجاورة، وتسرب العصابات المسلحة والأسلحة البالغة الخطورة وغير المشروعة نتيجة للحالة السائدة في الصومال،

وإذ تدرك ضرورة تحسين الحالة الأمنية في المنطقة، ولا سيما في مناطق الحدود، من أجل سلامة اللاجئين والمجتمع المحلي والموظفين المشتركين في الأنشطة الإنسانية،

وإذ تعترف بما بذلته حكومة كينيا، وما زالت تبذله، من مساهمة كبيرة وتضحيات جسيمة من أجل معالجة هذه الحالة، في الوقت الذي تواجه فيه أوضاعا متدهورة ناجمة عن أثر الجفاف المستمر الذي ألحق، ولا يزال يلحق، الضرر بسكانها ذاتهم،

وإذ تؤكد أهمية وضرورة استمرار تقديم المساعدة إلى اللاجئين والمشردين الذين يقدر عددهم بما يربو على ٤٠٠ ٠٠٠ في كينيا إلى أن تتغير هذه الحالة،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء ما للحرب الأهلية في الصومال من أثر منجع على حياة شعبيها، مما أثر على ما يتراوح بين أربعة ملايين وخمسة ملايين شخص أصبحوا إما لاجئين في بلدان مجاورة وإما مشردين داخليا، وفي حاجة إلى مساعدة إنسانية عاجلة،

وإذ تدرك أن إعادة أعداد كبيرة من اللاجئين الصوماليين الموجودين في بلدان مجاورة وأماكن أخرى إلى وطنهم بمحض اختيارهم، فضلا عن عودة المشردين داخليا إلى بلدانهم الأصلية، تظل تتطلب وجود برنامج مساعدة دولية مخطط ومتكامل، يصمم لكي يفي باحتياجاتهم الأساسية ويكفل ترتيبات استقبال مناسبة ويسهل اندماجهم بيسر في مجتمعاتهم،

واقترانها منها بأن هناك حاجة متواصلة، نظرا لخطورة الحالة الاقتصادية ولا سيما نظرا لأثر الجفاف المدمر في الجنوب الأفريقي، إلى أن يقدم المجتمع الدولي المساعدة القصوى والمنسقة إلى بلدان الجنوب الأفريقي التي تؤوي اللاجئين والعائدين والمشردين.

وإذ ترحب مع التقدير بالأنشطة التي تضطلع بها المفوضة السامية من أجل إعادة العائدين من رعايا جنوب أفريقيا إلى الوطن بمحض اختيارهم وإدماجهم، وإذ تأمل أن تزال دون إبطاء العقبات التي تحول دون عودة جميع اللاجئين والمنفيين في ظروف تحفظ لهم الأمن والكرامة.

وإذ تدرك ضرورة إدراج المشاريع الانمائية المتصلة باللاجئين في الخطط الانمائية المحلية والوطنية.

١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام^(١٢٧) ومفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين^(١٢٨)؛

٢ - تثني على الحكومات المعنية لما تقدمه من تضحيات ومساعدة للاجئين والعائدين والمشردين والجهود التي تبذلها لتعزيز إعادة إلى الوطن بمحض الاختيار وغيرها من التدابير المتخذة من أجل إيجاد حلول مناسبة ودائمة؛

٣ - تعرب عن بالغ قلقها إزاء العواقب الخطيرة والبعيدة المدى المترتبة على وجود أعداد كبيرة من اللاجئين والمشردين في البلدان المعنية والآثار المترتبة على ذلك بالنسبة لسلامة البيئة ولتنميتها الاجتماعية والاقتصادية الطويلة الأجل؛

٤ - تعرب عن تقديرها للأمين العام والمفوضة السامية والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة ولجنة الصليب الأحمر الدولية والبلدان المانحة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية لما يقدمونه من مساعدة للتخفيف من محنة العدد الكبير من اللاجئين والعائدين والمشردين؛

٥ - تعرب عن أملها في أن تتاح موارد إضافية لبرامج اللاجئين العامة لمواكبة احتياجات اللاجئين؛

٦ - تناشد الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية أن توفر المساعدة المالية والمادية والتقنية الوافية والكافية لبرامج إغاثة وتأهيل

والاستقرار في ليبيريا، وتوقيع اتفاق كوتونو للسلم في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٢ بين الحكومة المؤقتة للوحدة الوطنية في ليبيريا والجهة الوطنية القومية لليبيريا وحركة التحرير المتحدة الليبرية من أجل الديمقراطية^(١٢٩)، فضلا عن إنشاء بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا بهدف إنهاء النزاع.

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء تدفق المشردين داخليا والعائدين واللاجئين إلى منروفيا، والعبء الجسيم الذي يفرضه هذا على الهياكل الأساسية في البلد وعلى اقتصاده الهش.

وإذ يساورها بالغ القلق أيضا لأنه، على الرغم من الجهود المبذولة لتوفير المساعدة المادية والمالية اللازمة للاجئين والعائدين والمشردين، لا تزال الحالة مزعزعة وترتّب عليها آثار خطيرة بالنسبة للتنمية الوطنية الطويلة الأجل في ليبيريا وفي بلدان غرب أفريقيا التي تستضيف لاجئين ليبيريين.

وإذ تضع في اعتبارها الحاجة المستمرة إلى توفير المساعدة الإنسانية الطارئة للاجئين والعائدين والمشردين الليبيريين، لأن الحالة على الصعيد الأمني لم تصبح ملائمة بعد للقيام بعملية واسعة النطاق لإعادة إلى الوطن بمحض الاختيار وإعادة الاندماج.

وإذ تدرك العبء الثقيل الواقع على عاتق شعب وحكومة ملاوي وما يقدمانه من تضحيات من أجل رعاية اللاجئين، نظرا للخدمات الاجتماعية والهياكل الأساسية المحدودة في البلد، والحاجة إلى تقديم مساعدة دولية كافية إلى ملاوي لتمكينها من مواصلة جهودها المبذولة لتوفير المساعدة للاجئين.

وإذ يساورها شديد القلق إزاء استمرار الأثر الاجتماعي والاقتصادي والبيئي الخطير الناجم عن وجود أعداد هائلة من اللاجئين في ملاوي، فضلا عن العواقب البعيدة المدى المترتبة على ذلك بالنسبة لعملية التنمية الطويلة الأجل، وما يترتب على ذلك من آثار بيئية.

وإذ تضع في اعتبارها نتائج وتوصيات البعثة المشتركة بين الوكالات التي أوفدت إلى ملاوي في عام ١٩٩١، ولا سيما بشأن الحاجة إلى تعزيز الهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية للبلد لتمكينه من تلبية احتياجات الإغاثة الإنسانية الفورية للاجئين، فضلا عن احتياجات التنمية الوطنية الطويلة الأجل للبلد.

العدد الكبير من اللاجئين والعائدين بمحض اختيارهم والمشردين وضحايا الكوارث الطبيعية وللبلدان المتضررة:

٧ - تطلب إلى جميع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية أن تولي اهتماما خاصا لحماية الاحتياجات الخاصة للاجئين من النساء والأطفال:

٨ - تطلب إلى الأمين العام والمفوضة السامية وإدارة الشؤون الانسانية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، والوكالات الانسانية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة مواصلة بذل جهودهم الرامية إلى تعبئة المساعدة الانسانية لإغاثة اللاجئين والعائدين والمشردين، ومن بينهم اللاجئين في المناطق الحضرية، وإعادةتهم إلى الوطن وتأهيلهم وإعادة توطينهم:

٩ - تطلب إلى الأمين العام أن يواصل الجهود التي يبذلها لتعبئة المساعدة المالية والمادية الكافية من أجل التنفيذ التام للمشاريع الجارية في المناطق الريفية والحضرية التي تضررت من جراء وجود اللاجئين والعائدين والمشردين:

١٠ - تطلب إلى المفوضة السامية أن تواصل جهودها لدى وكالات الأمم المتحدة المناسبة ومنظمة الوحدة الافريقية والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية من أجل تدعيم وزيادة الخدمات الأساسية المقدمة إلى اللاجئين والعائدين والمشردين:

١١ - تطلب أيضا إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين تقريرا شاملا وموحدا عن حالة اللاجئين والعائدين والمشردين في افريقيا، في إطار البند الفرعي المعنون "تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمسائل المتعلقة باللاجئين والعائدين والمشردين، والمسائل الانسانية" وأن يقدم تقريرا شفويا إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٤.

الجلسة العامة ٨٥

٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢

١١٩/٤٨ - العهدان الدوليان الخاصان بحقوق الإنسان

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ١١٣/٤٦ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، وإذ تحيط علما بقرار لجنة حقوق الإنسان ١٥/١٩٩٣ المؤرخ ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٣^(٣٣).

وإذ تضع في اعتبارها أن العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان^(٣٤) يشكلان أول معاهدتين دوليتين شاملتين وملزمتين قانونا في ميدان حقوق الإنسان، ويؤلفان مع الاعلان العالمي لحقوق الإنسان^(٣٥) نواة الشرعة الدولية لحقوق الانسان.

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام^(٣٦) عن حالة العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والبروتوكولين الاختياريين المتعلقين بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

وإذ ترحب بأن عمليات التصديق على العهدين أو الانضمام إليهما في الآونة الأخيرة قد زادت مجموع عدد الدول الأطراف في كل منهما زيادة كبيرة، بينما تلاحظ في الوقت نفسه أن عددا كبيرا من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لم يصبح بعد طرفا فيهما أو في البروتوكولين الاختياريين المتعلقين بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

وإذ تشير إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية^(٣٧)، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية^(٣٨)، وإذ تؤكد من جديد أن كل حقوق الإنسان والحريات الأساسية متلاحمة ومترابطة وأن تعزيز وحماية فئة من هذه الحقوق لا ينبغي مطلقا أن يعفيا الدول أو يحلها من تعزيز وحماية الحقوق الأخرى.

وإذ تسلّم بالدور الهام الذي تضطلع به اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والبروتوكولين الاختياريين المتعلقين به^(٣٩).

وإذ تسلّم أيضا بالدور الهام الذي تضطلع به اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في